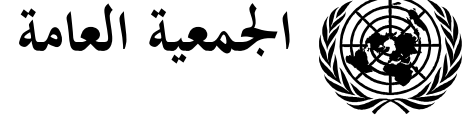


Distr.: General
23 March 2001
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والخمسون
البند ١١٩ من جدول الأعمال
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

إضافة

أولا - مقدمة

اتجاهات هذه العناصر الثلاثة مقياسا لنجاح المنظمة في تحقيق الاستقرار المالي وتبين التوجه المستقبلي للمنظمة. وفي عام ٢٠٠٠، لم تفلح المكونات الثلاثة للوضع المالي للمنظمة في الوفاء بكل من التنبؤات والنتائج الإيجابية للسنة السابقة. وعلى وجه التحديد، كانت الأموال النقدية أقل حجما، وارتفعت الاشتراكات غير المسددة، وازدادت الديون المستحقة من الدول الأعضاء.

١ - يستكمل هذا التقرير المعلومات عن الحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (A/55/504). كما يقدم التقرير معلومات عن الحالة المالية للمنظمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وعن الإسقاطات لعام ٢٠٠١.

ثانيا - استعراض الحالة المالية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

ألف - عرض عام

٣ - وقد بلغت الأموال النقدية الإجمالية في نهاية السنة بليون دولار، أي بما يقل بمبلغ ١٠٠ مليون دولار عن ما كانت عليه في عام ١٩٩٩. وبلغ إجمالي الاشتراكات غير المسددة ٢,٢ بليون دولار، مما يعكس زيادة بحوالي ٥٠٠ مليون دولار من المبالغ المخصصة للسنة السابقة، وبما يتجاوز المستويات التي كانت عليها في الأربع سنوات الماضية. كذلك ارتفعت الديون غير المسددة إلى الدول الأعضاء نظير

٢ - لا يزال إرساء قاعدة مالية متينة أمرا أساسيا بالنسبة للأمم المتحدة. ويمكن تعريفها في شكل ثلاثة عناصر هي، الأموال النقدية المتاحة، ومستويات الاشتراكات وتسديدها، ومقدار الديون المستحقة من الدول الأعضاء. وتشكل

القوات المشاركة بها والمعدات المملوكة للوحدات، فبلغ إجماليها ٩١٧ مليون دولار، وتجاوزت المستويات التي كانت عليها في الأربع سنوات الماضية.

تقدر بحوالي ٣,٣ بليون دولار.

باء - الأموال النقدية الإجمالية

٧ - وقد بلغ مستوى الأنصبة المقررة للميزانية العادية، التي لم تزد خلال الثماني سنوات الماضية، ١٠٨٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٠. وفي واقع الأمر فإن المستوى الحالي للأنصبة المقررة للميزانية العادية يقل بمقدار ١٠٠ مليون دولار عما كان عليه قبل ثماني سنوات. وفي عام ٢٠٠٠ بلغت قيمة الأنصبة المقررة للمحاكم الدولية ١٦٦ مليون دولار، وهو ما يزيد قليلا عما كان عليه الأمر قبل سنة مضت. وفي عام ٢٠٠٠، بلغ إجمالي الأنصبة المقررة لحفظ السلام ٢,١ بليون دولار، أي ما يقارب المبالغ الهائلة التي كانت مخصصة لسنوات ذروة عمليات حفظ السلام في السنتين ١٩٩٤ و ١٩٩٥، ولكنه أعلى بكثير مما كان عليه خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى غاية ١٩٩٩.

٨ - وترجع الزيادة في الأنصبة المقررة لحفظ السلام بشكل رئيسي إلى أنصبة مقررة لأربع بعثات ضخمة لحفظ السلام هي بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت الأنصبة المقررة لجميع البعثات، باستثناء بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تبلغ ٥٠٠ مليون دولار وفي عام ٢٠٠١ يتوقع أن يتجاوز معظمها مستوى الأنصبة المقررة في عام ٢٠٠٠.

الأنصبة المقررة غير المسددة - الميزانية العادية

٩ - لم يكن ست وأربعون من الدول الأعضاء قد سددت الأنصبة المقررة لها للميزانية العادية في نهاية عام

٤ - بلغ إجمالي الأرصدة النقدية الإجمالية في نهاية عام ٢٠٠٠، بما في ذلك الميزانية العادية، وعمليات حفظ السلام، والمحاكم الدولية، والحسابات الاحتياطية ١٠٠٦٠٠٠٠٠٠ دولار، أي ما يقل عن أرصدة السنوات السابقة، ولكن أفضل منها. وفي الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٨، تعرض الوضع النقدي للميزانية العادية والحسابات ذات الصلة (الصندوق العام الموحد) لعجز، حيث كانت الأرصدة النقدية لنهاية العام لعمليات حفظ السلام والمحاكم الدولية إيجابية. ولتعويض نواحي العجز في الميزانية العادية، تعني اقتراض أموال من الأموال النقدية لحفظ السلام، فانخفضت مستويات الأموال النقدية الإجمالية المتاحة. وكان هذا هو الوضع خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ التي بلغ فيها إجمالي الأرصدة النقدية الصافية فقط ٧٠٠ مليون دولار تقريبا.

٥ - ومن ناحية أخرى، تحولت الأرصدة النقدية في عام ١٩٩٩ وبدرجة أقل في عام ٢٠٠٠، إلى أرصدة إيجابية نتيجة للمدفوعات المتأخرة، ولكنها ضخمة، التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية هاتين السنتين. ونتيجة لذلك، تم تلافي العجز في الميزانية العادية في كلتا السنتين، على عكس الفترة من عام ١٩٩٥ إلى غاية عام ١٩٩٨. ولذلك انتفت الحاجة إلى الاقتراض من أموال حفظ السلام في نهاية السنة لتعويض العجز في الميزانية العادية.

جيم - الأنصبة المقررة

٦ - يتمثل العنصر الثاني للصورة المالية للمنظمة في الاحتياجات من الخدمات التي تتطلبها الدول الأعضاء من

٢٠٠٠. ومن هذه الدول، كانت ثلاث دول مدينة للمنظمة بنسبة ٩١ في المائة من المجموع - الولايات المتحدة: ١٦٥ مليون دولار، أي ٧٤ في المائة؛ والبرازيل: ٢٢ مليون دولار، أي ١٠ في المائة؛ والأرجنتين: ١٢ مليون دولار، أي ٥ في المائة. ولم تكن ثلاث وأربعون دولة أخرى من الدول الأعضاء قد سددت مبالغ إجماليها حوالي ٢٣ مليون دولار، أي ١١ في المائة.

١٠ - وثمة جانب إيجابي يتمثل في أن عددا أكبر لم يسبق له مثيل من الدول الأعضاء قد سددت بالكامل جميع الاشتراكات المقررة عليها في الميزانية العادية لعام ٢٠٠٠ وفي جميع الأعوام السابقة. ففي عام ١٩٩٨، دفعت ٧٥ دولة عضوا فقط كامل اشتراكاتها المقررة في الميزانية العادية. أما في السنة الماضية، فبلغ مجموع هذه الدول ١٤١ دولة. ويود الأمين العام أن يعرب عن شكره للدول الأعضاء التي دفعت كامل اشتراكاتها المقررة في الميزانية العادية. وترد في المرفق أسماء تلك البلدان التي دفعت كامل اشتراكاتها المقررة في الميزانية العادية لعام ٢٠٠٠ والأعوام السابقة.

الأنصبة غير المقررة - حفظ السلام

١٣ - تشير متأخرات حفظ السلام التي ما انفكت تزداد بوتيرة سريعة القلق. فقد ازدادت متأخرات الولايات المتحدة واليابان بصورة ملحوظة في نهاية العام. ومن حسن الطالع أن عدة دول أعضاء أخرى، تضم في المقام الأول الاتحاد الروسي، قد بذلت جهودا كبيرة لسداد ديونها المستحقة منذ وقت طويل.

١٤ - وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بلغ مجموع متأخرات حفظ السلام ١ ٩٨٩ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار. وكانت الولايات المتحدة مدينة بنسبة ٥٨ في المائة من مجموع المتأخرات المستحقة، وكانت اليابان مدينة بمبلغ ٣٠٣ مليون دولار، أو ١٥ في المائة من المجموع. وكانت أربع دول أعضاء أخرى، مدينة بنسب تتراوح بين ٢ و ١٠ في المائة، قد بلغ مجموع ديونها ١٨ في المائة. وكانت ١٦٨ دولة عضوا أخرى مدينة بمبلغ ١٨٢ مليون دولار، أو ٩ في المائة. بيد أن البعثة الدائمة لليابان أبلغت الأمانة العامة، في

١٠ - وثمة جانب إيجابي يتمثل في أن عددا أكبر لم يسبق له مثيل من الدول الأعضاء قد سددت بالكامل جميع الاشتراكات المقررة عليها في الميزانية العادية لعام ٢٠٠٠ وفي جميع الأعوام السابقة. ففي عام ١٩٩٨، دفعت ٧٥ دولة عضوا فقط كامل اشتراكاتها المقررة في الميزانية العادية. أما في السنة الماضية، فبلغ مجموع هذه الدول ١٤١ دولة. ويود الأمين العام أن يعرب عن شكره للدول الأعضاء التي دفعت كامل اشتراكاتها المقررة في الميزانية العادية. وترد في المرفق أسماء تلك البلدان التي دفعت كامل اشتراكاتها المقررة في الميزانية العادية لعام ٢٠٠٠ والأعوام السابقة.

الأنصبة المقررة غير المدفوعة - المحكمتان الدوليتان

١١ - ظلت الأنصبة المقررة، وكذا الأنصبة غير المدفوعة، للمحكمتين الدوليتين تزداد كل عام، فبلغت ١٦٦ مليون دولار. ففي نهاية عام ١٩٩٨، بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المدفوعة للمحكمتين ٢٠ مليون دولار. وارتفع هذا الرقم بنهاية عام ١٩٩٩ إلى ٣٢ مليون دولار وارتفع المبلغ غير المسدد في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٧ مليون دولار. وبسبب ازدياد المتأخرات على هذا النحو، كان العام ٢٠٠٠ هو أول سنة كان من الضروري فيها اللجوء إلى الاقتراض من اعتمادات أخرى لتغطية احتياجات المحكمتين ضروريا.

١٢ - وفي نهاية عام ٢٠٠٠، بلغ عدد الدول الأعضاء التي كان عليها أنصبة مقررة غير مدفوعة للمحكمتين الدوليتين

أي متأخرات خلال عام ٢٠٠٠، ولذلك لم يكن من المستطاع تسديد أي مدفوعات إضافية من أصل المبالغ المستحقة للدول الأعضاء.

١٧ - وإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى التقديرات الحالية للاحتياطيات النقدية لحفظ السلام، سيتم عما قريب دفع مبلغ إضافي عن نهاية العام قدره ١٠٠ مليون دولار خصما من التزامات عام ٢٠٠٠. وستدفع من هذا المبلغ ٦٦ مليون للقوات و ٣٤ مليون للمعدات المملوكة للوحدات. ونتيجة لهذه المدفوعات الإضافية في عام ٢٠٠٠، ستخفض الديون المستحقة للدول الأعضاء بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لتبلغ ٨١٧ مليون دولار.

١٨ - وحتى مع دفع المبالغ الإضافية، لم يتمكن الأمين العام للمرة الأولى منذ عدة سنوات، من أن يسدد بشكل كامل إلى الدول الأعضاء المبالغ الجديدة التي تكبدها خلال السنة الحالية. ويشكل ذلك خيبة أمل شديدة، على الرغم من أنه قرار حكيم تم اتخاذه استنادا إلى المستوى الحالي والمتزايد للأنشطة المتعلقة بعمليات حفظ السلام وبضرورة وجود نقد كاف لتغطية احتياجات هذه البعثات الجارية.

ثالثا - إسقاطات عام ٢٠٠١

ألف - المبالغ النقدية المتوفرة: الميزانية العادية

١٩ - كانت عملية جمع الأموال النقدية للميزانية العادية خلال أول شهرين من عام ٢٠٠١ محيبة للأمال. وكانت ٦٤ دولة عضو قد دفعت السنة الماضية بالكامل اشتراكاتها بحلول نهاية شهر شباط/فبراير. ولم تدفع هذه السنة إلا ٥٤ دولة عضو اشتراكاتها بالكامل في الميزانية العادية خلال نفس الفترة.

٢٠ - وكان قد ورد من الدول الأعضاء في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٠ مبلغ ٣٨١ مليون دولار. ولم يصل

رسالة وردت في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١، بأنه قد تم تسديد مدفوعات لحفظ السلام يبلغ مجموعها أكثر من ٣٦٠ مليون دولار. وتتجاوز هذه المدفوعات المبلغ المستحق على اليابان في نهاية عام ٢٠٠٠، وبذلك تصل الأنصبة الحالية غير المسددة لعمليات حفظ السلام إلى ما يقرب من ١٣٠ مليون دولار.

دال - الديون المستحقة للدول الأعضاء في عام ٢٠٠٠

١٥ - إن تحديد مبلغ الديون المستحقة للدول الأعضاء ووضع توقعات لما يمكن أن تدفعه المنظمة من تلك الديون مع توخي الحكمة عملية تكتنفها الصعاب وتقتضي إعداد تقديرات معقدة تكون عرضة لتقلبات دورية ووفقا للأحداث. ومع ذلك، يود الأمين العام أن توافي الدول الأعضاء بالمعلومات الكاملة في هذا الصدد وهو ملتزم بأن يدفع إليها ما لها من مستحقات في أقرب وقت مستطاع.

١٦ - وفي بداية عام ٢٠٠٠، بلغ مجموع الديون المستحقة للدول الأعضاء ٨٠٠ مليون دولار. ويعزى القسط الأكبر من هذا المبلغ إلى المعدات المملوكة للوحدات، ويعزى مبلغ مستحق أصغر حجما للقوات. وفي نهاية عام ٢٠٠٠، بلغت الديون المستحقة للدول الأعضاء ٩١٧ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ١١٧ مليون دولار. وخلال عام ٢٠٠٠، تم تسديد مدفوعات للدول الأعضاء عن التزامات عام ١٩٩٩ (٩١ مليون دولار) ومتأخرات التزامات عام ١٩٩٩ (٧١ مليون دولار). بيد أن الالتزامات الفعلية ارتفعت في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٩١ مليون دولار، فتجاوزت التوقعات السابقة البالغة ٣٦٥ مليون دولار. وقد خففت إعادة تقدير الديون بمبلغ أقل وصل إلى نحو ٤٧ مليون دولار من تأثير الالتزامات الجديدة. وسددت للدول الأعضاء مدفوعات بلغت قيمتها ١٦٥ مليون دولار. ولم يتم للأسف تحصيل

إلى حد كبير كل الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء في الميزانية العادية وإن كان هذا الدفع يأتي متأخراً.

٢٣ - ويفترض الرصيد النقدي المتوقع لعام ٢٠٠١ استمرار الاتجاهات الإيجابية، وإن لم يكن على نفس المستوى. ويتوقع أن تصل المبالغ الواردة إلى حدها الأقصى مع بداية السنة. وكما حدث في عام ٢٠٠٠، من غير المتوقع أن يسدد البلدان اللذان يدفعان أكبر اشتراكين، وهما الولايات المتحدة واليابان، معظم اشتراكهما في الميزانية العادية حتى نهاية عام ٢٠٠١. ونتيجة لذلك يتوقع أن تمر فترات يكون فيها رصيد الميزانية العادية من الأموال النقدية سلبياً، فتنشأ الحاجة إلى بدء الاقتراض من حسابات أخرى اعتباراً من شهر آب/أغسطس. ويتوقع أن تنتهي هذه السنة برصيد إيجابي من الأموال النقدية، غير أن هذا الرصيد سيكون أقل، إذ سيبلغ حوالي ٤٥ مليون دولار بعد أن كان قد وصل إلى ٦٦ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٠.

باء - الأموال النقدية المتوفرة: عمليات حفظ السلام

٢٤ - يتوقع أن تزداد المبالغ المقررة لعمليات حفظ السلام لعام ٢٠٠١ من ٢,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٦ بليون دولار. ويتوقع أن تكون المبالغ المقررة لبعثتين من البعثات الخمس الرئيسية أكثر مما كانت عليه السنة السابقة. ويتوقع أن تكون الزيادة الكبرى من نصيب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، إذ يمكن أن تصل إلى مبلغ ٨٠٠ مليون دولار. ويتوقع أن يكون المبلغ الإجمالي المقرر لإدارة المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ٥٥٠ مليون دولار. ويتوقع أن يكون المبلغ المقرر لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ٤٥٠ مليون دولار، وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ٢٠٠ مليون دولار، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك حوالي ١٤٤ مليون دولار. وليست هناك إمكانية لتقديم إسقاطات لاحتياجات بعثة الأمم

مجموع المبالغ النقدية المدفوعة من الاشتراكات هذه السنة إلا إلى مبلغ ٢٩٩ مليون دولار أي أن المبالغ المدفوعة كانت أقل بمقدار ٨٢ مليون دولار. وهناك عدة عوامل ساهمت في هذا الانخفاض. أولاً، لم يصل عدد من اشتراكات الدول الرئيسية إلا في آذار/مارس ٢٠٠١، بدلاً من شباط/فبراير كما كان الحال في السنة الماضية. وثانياً، كان للترتيب الانتقالي في عام ٢٠٠١ أثر على التدفق النقدي، وقد اتفقت الدول الأعضاء على هذا الترتيب الانتقالي عندما اتخذت قرار تخفيض الحد الأقصى للأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ من ٢٥ في المائة إلى ٢٢ في المائة.

٢١ - وقد طلب من الدول الأعضاء، بخلاف الولايات المتحدة، أن تدفع مبالغ إجمالية مقررة تقل بمقدار ٣١ مليون دولار عن نصيبها المقرر الصافي لعام ٢٠٠١، نتيجة للوعد الذي قطعه الولايات المتحدة على نفسها بدفع مبلغ إضافي يعادل المبلغ الذي لم تدفعه الدول الأخرى. ويتنظر أن تدفع الولايات المتحدة هذا المبلغ الإضافي وإن لم تكن قد دفعته بعد. وقد ورد في شهر آذار/مارس عدد من الدفعات الكبيرة للميزانية العادية، بما في ذلك نصيب بلجيكا الكامل البالغ ١٢ مليون دولار ونصيب إيطاليا الكامل البالغ ٥١ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، وردت دفعات جزئية كبيرة منذ شهر كانون الثاني/يناير من اليابان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وألمانيا.

٢٢ - واجهت المنظمة، خلال الفترة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨ عجزاً نقدياً من منتصف السنة إلى نهاية السنة، نتيجة لامتناع الولايات المتحدة عن دفع نصيبها المقرر في الميزانية العادية إلى ما بعد تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وطراً خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ تحسن على مستوى الاشتراكات المدفوعة مبكراً من عدد كبير من الدول الأعضاء، بالإضافة إلى توقف الولايات المتحدة عن الامتناع عن دفع نصيبها المقرر. وفي كل سنة، يتم دفع مبالغ تعادل

مجموع هذه المدفوعات الإضافية إلى ١٠٠ مليون دولار بالنسبة للالتزامات الجديدة من القوات في عام ٢٠٠٠ ومن المعدات المملوكة للوحدات. ويتوقع أن تكون هناك التزامات جديدة في عام ٢٠٠١ من القوات ومن المعدات المملوكة للوحدات يبلغ مجموعها ٥٠٤ ملايين دولار. ويقابل هذا المبلغ التوسع المتوقع في البعثات المذكورة أعلاه.

٢٨ - واستنادا إلى السياسة العامة التي يتبعها الأمين العام، يُعتمد هذه السنة مواكبة الالتزامات الجديدة بقدر الإمكان، مع الاستمرار في مراعاة ضرورة تصفية نسبة كبيرة من الالتزامات الجديدة من القوات والمعدات المملوكة للوحدات في نفس السنة التي يتم فيها تكبد تكاليف هذه الالتزامات. وعليه، يعتمد دفع مبلغ ٤١٦ مليون دولار إلى الدول الأعضاء وذلك لكي يتم جزئيا في عام ٢٠٠١ تصفية الالتزامات الجديدة لهذه السنة. غير أن هذه المدفوعات ستقل عن مجموع الالتزامات الجديدة التي سيتم الدخول فيها في عام ٢٠٠١ بمقدار ٩٠ مليون دولار. ومن الأمور المحيية للأمال احتمال عدم إمكانية تسديد الالتزامات الجديدة من القوات والمعدات المملوكة للوحدات بصورة كاملة في السنة التي يتم تكبد تكاليفها. غير أنه نظرا للمستوى العالي من المدفوعات التي ستسدد في عام ٢٠٠١، والمستوى العالي من الالتزامات التي سيتم الدخول فيها في عام ٢٠٠١، يعتمد الأمين العام أن يكون متحفظا ومتحليا بالحذر عندما بيت في المبلغ الذي سيتم تسديده. وبالاستناد إلى عناصر الإسقاط المذكورة أعلاه، سيصل مجموع المبالغ المستحقة وغير المسددة للدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات مملوكة للوحدات إلى ٩٠٤ ملايين دولار في نهاية عام ٢٠٠١، وهو تغيير طفيف عن الحالة السائدة منذ بداية السنة إلى نهايتها.

٢٩ - غير أن الإسقاط المذكور أعلاه لا يشمل المدفوعات المتوقعة من متأخرات الولايات المتحدة. ووفقا للممارسة المتبعة عند التعامل مع الإسقاطات، لا يذكر أي بيانات عن

المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لعام ٢٠٠١ في هذه المرحلة. غير أنه على الأرجح أن تكون هذه الاحتياجات أكثر بكثير مما كانت عليه عام ٢٠٠٠، وفي هذه الحالة يمكن أن يصل المبلغ العام المسقط البالغ حوالي ٢,٦ بليون دولار إلى ٣ بلايين دولار.

٢٥ - لا تعني الزيادة في الأنصبة المقررة زيادة تلقائية في الأموال النقدية المتوفرة. فيجوز أن تتأثر الأرصدة النقدية للبعثات على نحو غير موات بسبب ورود الأنصبة المقررة ببطء من ناحية، وبسبب والاحتياجات النقدية العاجلة لدفع تكاليف البعثات الجارية من ناحية أخرى، لا سيما فيما يتعلق بدفع المرتبات، وتسديد تكاليف العقود المبرمة، فضلا عن دفع قيمة طلبات التوريد. وفي ضوء ذلك، يتوقع أن تكون الأموال النقدية لعمليات حفظ السلام بحلول نهاية عام ٢٠٠١ أقل من المستوى الذي كانت عليه في السنتين السابقتين، أي ٨٧٣ مليون دولار، وهو مبلغ أقل من مبلغ عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠.

حالة الأموال النقدية مجتمعة

٢٦ - نظرا لاحتمال انخفاض كل من الأرصدة النقدية لعمليات حفظ السلام والميزانية العادية، يتوقع أن تنخفض الأرصدة النقدية مجتمعة من المستويات التي كانت عليها في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ إلى حوالي ٩٤٢ مليون دولار في عام ٢٠٠١. ويدعو مستوى الأرصدة النقدية مجتمعة إلى الاطمئنان من زاوية إدارة الأموال النقدية، ولكنه غير مطمئن من الناحية التشغيلية.

الديون المستحقة للدول الأعضاء

٢٧ - بلغ مجموع الديون المستحقة للدول الأعضاء في نهاية عام ٢٠٠٠ ما مقداره ٩١٧ مليون دولار. وكما كان الحال في السنة الماضية، ستسدد إلى الدول الأعضاء خلال شهر آذار/مارس المدفوعات المتأخرة عن عام ٢٠٠٠. ويصل

إلى أي أغراض أخرى. فستستخدم المتأخرات عند استلامها لتخفيض مستوى الديون الحالية تخفيضاً كبيراً ويحتمل أن يبلغ هذا التخفيض حوالي ٣٢٢ مليون دولار.

رابعاً - الخاتمة

٣٢ - إن تخفيض مستوى الديون المستحقة إلى الدول الأعضاء وللمنظمة. فبالنسبة للدول الأعضاء، ستتحسن الحالة التي تفاقمت لمدة طويلة والتي كانت فيها مجموعة من الدول الأعضاء تمول التزامات دول أعضاء أخرى. وبالنسبة للمنظمة، ستختفي من ميزانيتها مبالغ هائلة من الديون المستحقة إلى الدول الأعضاء ومبالغ هائلة من الأنصبة المقررة غير المسددة، الأمر الذي سيعمل على تحسين الحالة المالية إلى حد كبير.

المدفوعات المحتملة ما لم تتفق مع نمط سابق من المدفوعات، أو إلا إذا كانت هناك معلومات رسمية تم إبلاغها إلى الأمين العام فيما يتعلق بوجود إطار زمني ملتزم به للدفع بالإضافة إلى تحديد مبلغ محدد. والمطلوب من الدول الأعضاء أن تقدم للأمانة العامة جدولاً زمنياً لمدفوعاتها، وخاصة البعثات الدائمة للدول التي تنطوي أنصبتها على مبالغ كبيرة والتي تستطيع أن تقدم تقديرات معقولة.

٣٠ - ونتيجة للرد الذي قدمته بعثة الولايات المتحدة للأمين العام عن وضع مدفوعاتها المتأخرة، يمكن إدراج معلومات إضافية في إسقاطات الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد، أبلغت بعثة الولايات المتحدة الأمين العام أنه يتم إحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل للترتيبات التي تم التوصل إليها في شهر كانون الأول/ديسمبر فيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة وبدفع متأخرات الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة. وإن التزام الولايات المتحدة بدفع مبلغ ٥٨٢ مليون دولار بسرعة هو بالطبع عامل مالي رئيسي يجب أن يوضع في الاعتبار بالإضافة إلى عناصر الإسقاط الأخرى التي ذكرت أعلاه.

٣١ - والأمين العام مهتم اهتماماً خاصاً بأن تكون جميع الدول الأعضاء على علم بالإجراءات التي سيتخذها عندما تصل الأموال النقدية المتأخرة. فبمجرد استلام الأموال النقدية، ووفقاً للبعثات التي سيتم تسديد تكاليفها، يعترف الأمين العام أن يستخدم على الفور جزءاً كبيراً من المتأخرات، البالغة حوالي ٤٠٠ مليون دولار، لتسديد التكاليف التي تكبدها الدول الأعضاء نتيجة لمساهمتها بقوات ومعدات مملوكة للوحدات في تلك البعثات التي استكملت وثائقها المعتمدة. أما المبلغ الباقي من المتأخرات المتوقع دفعها، فسيتم تسديده بأسرع وقت ممكن بعد استلام الوثائق المعتمدة المتبقية. وعلى كل حال، لا تعترف الأمانة العامة أن تحول أي جزء من المتأخرات التي سددتها الولايات المتحدة

المرفق

قائمة البلدان التي سددت أنصبتها بالكامل - الميزانية العادية
لعام ٢٠٠٠

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	بربادوس	الاتحاد الروسي
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	البرتغال	إثيوبيا
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	بروني دار السلام	أذربيجان
جنوب أفريقيا	بلجيكا	الأردن
جيبوتي	بليز	أرمينيا
الدانمرك	بنغلاديش	إريتريا
دومينيكا	بنما	أسبانيا
الرأس الأخضر	بوتان	أستراليا
رواندا	بوتسوانا	إستونيا
رومانيا	البوسنة والمهرسك	أفغانستان
ساموا	بولندا	إكوادور
سان مارينو	بوليفيا	ألبانيا
سانت فنسنت وجزر غرينادين	بيلاروس	ألمانيا
سانت كيتس ونيفيس	تشاد	الإمارات العربية المتحدة
سانت لوسيا	تايلند	أندورا
سري لانكا	تركيا	إندونيسيا
السلفادور	ترينيداد وتوباغو	أنغولا
سلوفاكيا	توغو	أوزبكستان
سلوفينيا	تونس	أوكرانيا
سنغافورة	الجزائر	أيرلندا
سوازيلند	جزر البهاما	ايسلندا
السودان	جزر مارشال	إيطاليا
السويد	الجمهورية العربية الليبية	بابوا غينيا الجديدة
الصين	الجمهورية التشيكية	بالاو
	الجمهورية الدومينيكية	البحرين

منغوليا	كوت ديفوار	عمان
موريتانيا	كولومبيا	غابون
موريشيوس	الكونغو	غامبيا
موزامبيق	الكويت	غانا
موناكو	لاتفيا	غرينادا
ميانمار	لبنان	غواتيمالا
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	لكسمبرغ	غينيا
ناميبيا	ليختنشتاين	غينيا الاستوائية
النرويج	ليتوانيا	فانواتو
النمسا	ليسوتو	فرنسا
نيبال	مالطة	الفلبين
نيجيريا	مالي	فنلندا
نيكاراغوا	ماليزيا	فيجي
نيوزيلندا	مدغشقر	فييت نام
هايتي	المغرب	قبرص
الهند	مصر	قطر
هندوراس	المكسيك	قيرغيزستان
هنغاريا	ملاوي	كازاخستان
هولندا	ملديف	كرواتيا
اليابان	المملكة العربية السعودية	كمبوديا
اليمن	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	كندا
اليونان	وأيرلندا الشمالية	كوبا